مجـــلـة الحـــق للعلوم الشرعية والقانونية
Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences
تصدر عن كلية القانون – جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/index
المجلد الثاني عشر ــ العدد الأول 2025 ــ الصفحات (439-447)
معامل التأثير العربي 1.67 لسنة 2024 2.113 (ISI) لسنة 2025 ISSN 3005 - 3919

المسؤولية الإدارية عن الاستخدام الغير مشروع للذكاء الاصطناعي

أ. وفاء محمد العريبي *
باحثة في سلك الدكتوراه في قسم القانون العام بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا.
wafaaloraiby@gmail.com

Administrative liability for the unlawful use of artificial intelligence

Wafa Mohamed Alariibi*
PhD researcher in the Department of Public Law at the Libyan Academy for Graduate Studies.

تاريخ الاستلام: 03-05-2025 تاريخ القبول: 29-05-2025 تاريخ النشر: 12-06-2025

الملخص:
شهد العالم تطور سريع في مجال الذكاء الاصطناعي بفضل زيادة البيانات في نظم المعلومات و، فالذكاء الاصطناعي هو نظرية تطور الآلات لتمكينها من اتمام المهام التي تتطلب عادة الذكاء البشري، مثل القدرة على التفكير و الادراك و حل المشكلات من خلال التعلم من الاخطاء و التجارب السابقة بغية اكتساب الخبرات ، و اتحاد القرارات من خلال اسلوب جمع و تحليل البيانات و المعلومات و ذلك للتعرف على الكلام و ترجمة اللغات ، بل علاوة على ذلك اصبحت تدخل في علاقات قانونية و تبرم التصرفات القانونية مما وفر فرصا لتحسين الاداء و السرعة و الدقة. الا انه بالرغم من وجود هوة عميقة بين التشريعات الحالية وتصنيفات الذكاء الاصطناعي، خاصة فيما يتعلق بأمن المعلومات والثقة الرقمية مما يعقد عملية تنظيمها. إذ قد يترتب على المحاكاة المقترنة بسلوكيات الافراد كعمليات التزييف العميق بعض الاضرار التي تلحق بالغير و التي يصعب مواجهتها في ظل قواعد المسؤولية التقليدية بسبب اتخاد قرارات ذاتية دون تلقي أي أوامر من الشخص الذي انشأ تلك المحاكاة ، مما يصعب التحكم فيه و هذا ما دعا بعض الباحثين إلى التفكير في الاعتراف بالشخصية القانونية لان الغرض من الاعتراف بالشخصية القانونية ليس اهلية الذكاء الاصطناعي للتمتع بالحقوق بل للتوصل لتحديد الشخص المسؤول عن حدوث الضرر . إذ بالرغم من قدرة التكنولوجيا على انجاز خدمات للبشر بسرعة تفوق قدرة البشر الا انه قد يتسبب عنها اضرار يصعب معها تحديد المسؤول عن الضرر. اهمية الدراسة تتمثل في تحديد اساس المسؤولية الإدارية تجاه اخطاء استعمال الإدارة لتقنيات الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية.

الكلمات الدالة: المسؤولية الإدارية ، الذكاء الاصطناعي ، نظم المعلومات ، الخطأ ، الأضرار.

Abstract:
The world has witnessed rapid development in the field of artificial intelligence, thanks to the increase in data in information systems. Artificial intelligence is the theory of the development of machines to enable them to perform tasks that normally require human intelligence, such as the

ability to think, perceive, and solve problems by learning from mistakes and previous experiences to gain expertise, and to unify decisions through the method of collecting and analyzing data and information, for speech recognition and language translation. Moreover, it has become involved in legal relationships and concludes legal transactions, providing opportunities for improved performance, speed, and accuracy. However, despite the existence of a significant gap between current legislation and AI classifications, especially regarding information security and digital trust, which complicates the process of regulating it. Simulations coupled with individual behavior, such as deep fakes, may result in harm to others that is difficult to address under traditional liability rules. This is due to the autonomous decision-making process, without receiving any orders from the person who created the simulation. This makes it difficult to control. This has prompted some researchers to consider recognizing legal personality. The purpose of recognizing legal personality is not to establish the capacity of artificial intelligence to exercise rights, but rather to determine the person responsible for the harm. Although technology can provide services to humans at a speed exceeding that of humans, it may still cause harm that makes it difficult to determine who is responsible for the harm. The importance of this study lies in identifying the basis for administrative liability for errors in the administration's use of artificial intelligence technologies in administrative decision-making.

Keyword: Administrative liability, artificial intelligence, information systems, error, damages.

❖ **المقدمة:**

شهد العالم تطور سريع في مجال الذكاء الاصطناعي بفضل زيادة البيانات في نظم المعلومات و مواقع التواصل الاجتماعي واجهزة الانترنت الى جانب التقدم في القدرات الحوسبة والخوارزميات ، اذ اضحت هذه التطورات والانتشار الواسع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات والقطاعات . فالذكاء الاصطناعي هو نظرية تطور الآلات لتمكينها من اتمام المهام التي تتطلب عادة الذكاء البشري، مثل القدرة على التفكير و الادراك و حل المشكلات من خلال التعلم من الاخطاء السابقة وتبرز أهمية البحث في المسؤولية الإدارية الناتجة عن الاستخدام الخاطئ تطبيقات الذكاء الاصطناعي والذي اصبحا بكل إمكانياته و وتعقيداته يطرح تحديات جديدة أمام القانون والمؤسسات الإدارية فهو لا يعمل كأداة تنفيذية فقط، بل تطور الامر إلى حد اتخاذ القرارات الإدارية وممارسة بعض الأنشطة والتي قد يترتب عليها تبعات قانونية إدارية الأمر الذي حدا بنا إلى تناول هذه الدراسة لتحديد مجال المسؤولية في حالة قيام أخطاء أو حدوث أضرار إذا بات من الضروري رسم إطار قانوني يحدد المسؤولية والرقابة على الادارة والآليات اللازمة للتعويض عن الأضرار الناجمة عن الاستعمال الخاطئ مع بيان دور القضاء والحكومة في مواجهة التحديات الناجمة عن استخدام التكنولوجيا مع تحقيق التوازن بين مواكبة التطورات وتحقيق الأمن القانوني في سياق استخدامات الادارة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

اهداف الدراسة؛-

و تتمحور هذه الدراسة حول تحديد المسؤولية الإدارية تجاه أخطاء تطبيقات الذكاء الصناعي وما يتعلق بها من ضرر والمتسبب فيه والتعويض عن كل ذلك وذلك لعدة أسباب تتمثل في الآتي

-1سرعة وتيرة تطور التكنولوجي في مجال الذكاء الاصطناعي الذي أصبحت فيه الأنظمة ذكيه جزء لا يتجزأ من أهم القطاعات كالطب والقانون والصناعة

-2حماية الأفراد لضمان حصولهم على تعويض عن الأضرار التي تلحقهم

-3الأمن القانوني ذلك كان تحديد المسؤولية و موجبات التعويض تساهم في توفير بيئة قانونية مستقرة تشجع على الابتكار والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي.

اشكالية الدراسة-:

ان تحقيق الأمن القانوني للأفراد وتشجيعا للاستمرار في التطور التكنولوجي يجب تحديد أساس المسؤولية عن أخطاء تطبيقات الذكاء الاصطناعي والمسؤول عن ارتكاب هذه الأضرار والمسؤول عن التعويض ولهذا فإن الدراسة تستلزم الإجابة عن بعض التساؤلات الاتية

-ما مفهوم الذكاء الاصطناعي وما هي خصائصه ومميزاته

-ومع مفهوم المسؤولية الإدارية وما هو أساس هذه المسؤولية وما نطاقها وما هي استراتيجيات الادارة في مواجهة أخطاء تطبيقات الذكاء الاصطناعي

منهج الدراسة؛ -

سوف يتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي البحث في أساس المسؤولية الإدارية تجاه أخطاء تطبيقات الذكاء الاصطناعي

خطةً الدراسة

المطلب الاول - الاطار المفاهيمي الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني - مسؤولية الادارة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول

الاطار المفاهيمي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي

ارتبط مصطلح الذكاء منذ الازل بعقل الانسان اذ ميز الله تعالى البشر عن سائر المخلوقات بالذكاء الذي يمنحهم القدرة على التطور و الابداع. و تتنوع قدرات الافراد تبع لمقومات الذكاء تنوعا بدرجات متفاوتة و طرق مختلفة ترتبط بطريقة فهم الانسان للمعطيات المختلفة و قدرة استيعابه و ادراكه لماهية الاشياء من حوله. (1) وسوف نستعرض من خلال الفرعيين التاليين مفهوم الذكاء الاصطناعي وفي الفرع الثاني لخصائص وسمات الذكاء الاصطناعي وذلك وفقا للاتي

الفرع الاول مفهوم الذكاء الاصطناعي

ان الذكاء الاصطناعي كمصطلح له مدلولات خاصة منها تقنية و منها قانونية و من شأن هذه الدلالات ان تحدد ماهيته و طبعتيه و الركائز التي يقوم عليها و خصائصه و المميزات التي يتسم منها و التي من شأنها ان تجعله محل اهتمام لكل باحث

و لتحديد مفهوم الذكاء الاصطناعي اهمية كبرى كونه المعول عليه في ايجاد تنظيم قانوني لمصطلح تقني اضحى يؤثر تأثير بالغ في تسيير الامور من الناحية الجنائية و الاقتصادية .

أولا: تعريف مصطلح الذكاء الاصطناعي :

يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بانه العملية التي تسعى الى محاكاة قدرات التفكير المنطقي عن الانسان، مما يساعد في التعرف على المشكلات و حلها فضلا عن القدرات المتعلقة بالتحليل البيئي و تحليل المخاطر و تفسير البيانات بشكل صحيح من خلال التكييف المرن .

كما عرفه الفقه المصري الحديث انه فرع من فروع علم الحاسوب الالي فهو علم من علوم الكمبيوتر يعطي الآلات و الحواسيب الرقمية القدرة على محاكاة الذكاء البشري و التعامل بحرية و استقلالية مع البيئة الخارجية المحيطة بها و التعلم من التجارب الخاصة بدون تدخل خارجي.

و عرفه الفقه الفرنسي القدرة التي تمتلكها الات معينة و تمنحها القدرة على القيام بالعمليات الادراكية الممثلة لتلك التي يتمتع بهز البشر و تمنحها القدرة على التصرف بشكل مستقل و تمكنها من القدرة على انجاز المهام التي يقوم بها البشر بشكل حصري .

نستخلص من خلال ما تقدم ان الذكاء الاصطناعي نظام معلوماتي يعمل من خلال محاولة تكرار او تقليد مبادئ التفكير بطريقة اكثر ذكاء و بشكل اكثر بساطة من خلال بعض الايماءات الخاصة بالإنسان، فهو نظام

مادي رقمي مهماته محاكاة العقل البشري عبر مجموعة من الخوارزميات و البرمجيات التي يمكنها منح الاجهزة القدرة على القيام بالمهام الانسانية ذات الطابع الذهني في مختلف الانشطة و المجالات بهدف حل المشكلات و اتخاذ القرارات و العمل بشكل مستقل على نحو يقارب قدرات الانسان . ول و لعل ما يميز الذكاء الاصطناعي عن غيره من انظمة الحاسب الالي هو قدرته على التعامل مع غيره من الانظمة الالكترونية بكل ذاتيه و استقلالية و القدرة على التصرف دون الرجوع للإنسان او الاعتماد عليه بشكل تام .

اهداف الذكاء الاصطناعي

يهدف الذكاء الاصطناعي الى عدة اهداف تتمثل في الاتي

1- تمكيين الآلات من معالجة المعلومات بشكل اقرب لطريقة الانسان في حل المسائل و المعضلات

2 -يهدف الذكاء الاصطناعي الى مساعدة بعض الانظمة القانونية ففي النظام الجنائي يساعد في تحديد الجاني المرتكب للواقعة حيث يستطيع عن طريق استخدام خوارزميات معينه من كشف غموض اي واقعة من خلال بعض المعطيات التي يحصل عليها كما يهدف في النظام القانوني الاداري الى المساعدة الى حل بعض الامور الادارية و وصولا الى صنع القرار الاداري بالقرار الالكتروني و التوقيع الالكتروني و ممارسة بعض الانشطة الادارية الخ .

ثانيا خصائص الذكاء الاصطناعي :-

يلعب الذكاء الاصطناعي دورا مهما في مستقبل البشرية اذ يقوم الحاسب الالي بحل المسائل والمشاكل و القيام بالأعمال الصناعية و المجالات الهندسية و العسكرية و التعليمية و حتى على صعيد المجال القانوني فعلى سبيل المثال انتشار محركات البحث القانوني على خلاف انواعها التي تقوم بتقديم النصائح القانونية و الاجابة عن التساؤلات و ان كان بصفة غير رسمية الامر الذي يستلزم اجراء تغييرات جذرية بصياغة هيكلية للمنظومة القانونية بما ينسجم مع الواقع الحالي. و لعل من الخصائص التي يتميز بها الذكاء الاصطناعي

1- انه آلي و مستمر اي لديه القدرة على التعلم من المشاكل و الاستفادة من مختلف الحوادث السابقة و تفاديها

2- يعد الذكاء الاصطناعي محاولة لإكساب الحاسب الالي بعض القدرات البشرية و الاستجابة الالية اي السرعة في التحليل مهما كانت طبيعة البيانات و حجمها

3- يساهم في اتخاذ القرارات الادارية و من ابرز خصائص الذكاء الاصطناعي بمسألة القرارات الادارية هي استخدام الذكاء الاصطناعي في المشاكل المعروضة مع غياب المعلومة الكاملة فاصلة و ذلك من خلال البيانات المخزنة على الحاسب الالي و القدرة على التفكير و الادراك من خلال فهم اللغات و التعرف على بصمات الصوت و الصورة و القدرة على اكتساب المعرفة و توظيفها في الحصول على المعلومات من القوانين و المفاهيم و المبادئ و النظريات التي تم ادماجها بالحاسب الالي لتصبح لديه القدرة على تحليل ما تم تخزينه و امكانية التحليل و الفهم و توظيف كل ذلك .

من خلال ما تقدم نجد ان تطور التكنولوجيا ادى بالضرورة الى بيان مدى احتياجات الادارة الحديثة لنظم و ادارت تكنولوجيا المعلومات، اذ ان الادارة الالكترونية الحديثة توسعت توسعا لا حدود لها الا بحدود الشبكة العنكبوتية و التحول الرقمي مما ادى الى ظهور تحول نوعي كبير في نقطة ارتكاز الفكر الإداري اذ نلاحظ سرعة التحول في التفكير و سرعة اتخاذ القرار الاداري فلم يتم التركيز في اتخاذ القرار الاداري على جودة القرار فقط بل اضحت ترتكز ايضا على ضمان سرعة الاستجابة الفورية لتحديات البيئة الكونية فالقرارات الادارية تنتج بحسب ما اذا كان صانع القرار قام بالنقر باللحظة المناسبة على زر الخيار المناسب .

الفرع الثاني : استخدامات الذكاء الاصطناعي

تتعدد استخدامات الذكاء الاصطناعي الى نوعين من الاستخدامات وذلك على النحو التالي :

أولا: الاستخدام المشروع للذكاء الاصطناعي:

و تختلف الاستخدامات المشروعة للذكاء الاصطناعي بحسب التطبيق المفعل لأداء مهامه، اذ أن تطبيقاته متعددة منها الروبوت ومنها السيارات ذاتية القيادة ومنها الدرون.

وتظهر مشروعية هذه الاستخدامات خلال استخدام التطبيق ذاته و تعدد استخدامات الروبوتات المشروعة في مجال الطب والقوات المسلحة و أعمال الشرطة والمرور وأيضا سيارات القيادة الذاتية الحركة والطيران الدرونز على سبيل المثال لا للحصر.

2 -الاستخدامات الغير مشروعة-:

إن الاستخدام غير المقيد للذكاء الاصطناعي في السياق قد يُلحق ضررًا بالغًا إذا لم يتمكن النظام من إنتاج عمل دقيق وفعال. لذا، من الضروري إجراء تقييم نقدي مستمر لأي نظام ذكاء اصطناعي مُستخدم. ليس هذا فحسب، بل من الضروري أيضًا أن تُجرى أي أنظمة ذكاء اصطناعي مُستخدمة بالتزامن مع أساليب غير مرتبطة بالذكاء الاصطناعي، كما يحظر قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي استخدامات معينة للذكاء الاصطناعي. كونها تشمل هذه الاستخدامات أنظمة الذكاء الاصطناعي تتلاعب بقرارات الناس أو تستغل نقاط ضعفهم، وأنظمة تقييم أو تصنيف الناس بناءً على سلوكهم الاجتماعي أو سماتهم الشخصية، وأنظمة التنبؤ بمخاطر ارتكاب الشخص لجريمة. - فالاعتماد على أدوات الذكاء الاصطناعي وحدها، دون مراعاة القيود الكامنة، قد يكون له نتائج عكسية اذ تتعدد استخدامات تطبيقات الذكاء الاصطناعي الغير مشروعة منها على سبيل المثال أعمال تجسس و عمليات الإرهاب التي يتناولها الدرونز و عمليات التهديد السيبراني وانتهاك الخصوصية الشخصية والتي قد يترتب عنها اضرار ناجمة . لذلك سوف نتطرق في المطلب الثاني الى ما يترتب عن هذه الاستخدامات الغير مشروعة وماهية المسؤولية الناجمة عن هذه الاستخدامات .

المطلب الثاني

المسؤولية الإدارية عن استخدام الذكاء الاصطناعي

تلعب اليوم وسائل التكنلوجيا والتقنيات الحديثة الدور البارز في المجتمع والدول ، وفي كافة الاصعدة الطبية والمالية والقضاء والسياسات العامة وغيرها ، مساعداً في اتخاذ القرار وتنفيذ تلك المتطلبات وفق تقنية حديثة وسريعة ومميزة ، الا ان تلك الاعمال سواء أكانت على الصعيد الخاص او على صعيد العام وتحقيق المنفعة العامة قد يصاحب اعمال الذكاء الاصطناعي بعض الاخطاء في انجاز تلك المهام ومما قد يترتب عليها ضرر للغير ، فتترتب بذلك قواعد مسؤولية الادارة حتى وان لم يتدخل العاملين في الجهة الادارية في احداث ذلك الخطأ والضرر للأفراد ، بل قد تتعدى الى ترتب المسؤولية من قبل الادارة تجاه الافراد عن مسؤولية دون خطأ وذلك لحماية حقوق الافراد وحرياتهم ،غير ان مسألة تحديد مسؤولية الادارة عن اعمالها بالذكاء الاصطناعي ليس بالهين ،لانعدام التشريعات المنظمة لتقنية الذكاء الاصطناعي وبيان الطبيعة القانونية لها وسنبين المسؤولية على فرعين كما يلي:

الفرع الأول : مسؤولية الادارة على اساس الخطأ

ان الذكاء الاصطناعي يعد محور اهتمام الباحثين والمختصين في الوقت الحاضر بسبب ما يكتنف تلك التقنية من غموض الى حد ما، ومع العلم ان تطبيقاته على ازدياد وبتعدد ضمن مجالات الحياة كافة، الا ان وضع تكييف قانوني له او منحه شخصية قانونية اعتبارية]14[، امر مختلف عليه بين الباحثين، وكذلك قلة التشريعات القانونية على صعيد الدول من اجل الاخذ بها في مجال التشريع وتطبيق تلك التقنية داخل الدولة بعد تحديد الطبيعة القانونية لها. .

ان المسؤولية الادارية هي مسؤولية مبنية على الخطأ، وإذا كانت للمسؤولية الادارية تمييز ونظرة قانونية معينة تختلف عن المسؤولية التقصيرية في القانون الخاص، الا ان كلا المسؤوليتين تتشابه باركان تحقق المسؤولية، وان اركان تحقق مسؤولية الادارة تتمثل بالخطأ الذي تأتي به الادارة جراء قيامها بأعمالها، والضرر الذي يصيب الافراد من جراء الخطأ، والعلاقة السببية بين الخطأ او الضرر والضرر بأن يكون هذا الضرر نشأ عن خطأ الادارة مباشرة وان المسؤولية الادارية على اساس الخطأ قد بنيت على نظريتين هي نظرية الخطأ الشخصي، وهي اهمال الموظف الذي اوكلت له مهمة معينة واخلاله بواجباته، ويتحمل هنا مسؤولية جبر الضرر بالنسبة للغير، ولها معايير تفرقة عن الخطأ المرفقي منها: النزوات الشخصية والغاية والانفصال عن الوظيفة وجسامة الخطأ، اما نظرية الخطأ المرفقي فهو الخطأ الذي ينسب الى المرفق ذاته أي

هو التنظيم او التسيير السيئ للمرفق العام، وتتمثل اهم صوره: عدم ادارة المرفق لعمله، وسوء ادارة المرفق لعمله وبطء ادارة المرفق للعمل (17)

وفي ضوء المسؤولية الادارية عن اعمال الادارة بالذكاء الاصطناعي على اساس الخطأ لابد من تحقق اركان الخطأ والضرر والعلاقة السببية، سواء من قبل الروبوت الالي او المركبة ذاتيه القيادة او أي تقنية مرتبطة بالذكاء الاصطناعي، ويجب اثبات خطأ الادارة في استخدام تلك التقنية او خطأ البرمجة من قبل المنتج سواء كان الخطأ عمدي او غير عمدي، اما إذا ارتكب الروبوت الذكي خطأ في اتخاذ قرار دون وقوع سلوك متنازع عليه من قبل المالك او المستخدم او المنتج فلا يمكن تطبيق المسؤولية القائمة علي أساس الخطأ..

قد اتجه البعض بآرائهم الى الاخذ باستبعاد قواعد المسؤولية الادارية على اساس الخطأ الثابت نتيجة اعمالها بالذكاء الاصطناعي لصعوبة تحديد الخطأ ، فلو استعمل الذكاء الاصطناعي في مجال الاعمال الطبية او النقل ، سيجد المضرور صعوبة في اثبات الخطأ ومن المسؤول عن احداث ذلك الخطأ ، سواء أكان الشخص العام الذي يستخدم النظام او المنتج او الموظف ، وذلك لتعدد المسؤولين عن ذلك النظام ، والمضرور لا يستطيع اثبات الخطأ والوصول الى تحديد المسؤول عن الخطأ لان التحديد يعد مسألة فنية ودقيقة في الغالب لن يتمكن من اثباتها]19.]وان كان هنالك تأييد واسع لرأي بعض الفقهاء في عدم مسؤولية الادارة عن اعمالها بالذكاء الاصطناعي على اساس الخطأ الا اننا مع مسؤولية الادارة عن اعمالها بالذكاء الاصطناعي على اساس الخطأ ، وللقاضي الاداري الدور الاساسي والفعال في اثبات الخطأ والضرر والذي يمارس الدور الفعال في التوازن بين حق الادارة في تحقيق اهدافها وبين حق الافراد في الحماية من تعسف الادارة ، بل ان للقاضي الاداري الصلاحيات في منح التعويض للمتضررين جراء اعمال الادارة المشروعة ولم يعد يلتزم بمبدأ التعويض لمن وقع عليه الضرر فقط ، ومن هذا المنطلق فأن للمتضرر الحق في تقديم دعوى ان اصابه ضرر من جراء الحصول على الخدمات الادارية بالذكاء الاصطناعي ، وتبقى للقاضي الاداري الصلاحيات المطلقة للبحث والتحري عن ادلة تثبت الخطأ وان كان الامر متعلق بالتقنيات الح وقائع الدعوى وتحديد المسؤولية والتعويض عنها .ديثة والبرمجيات ، فللقاضي ان يستند الى خبراء فنيين ومتخصصين في مجال التقنية الحديثة والذكاء الاصطناعي لإثبات الخطأ واستناداً الى قانون المرافعات المدنية النافذ لإثبات الخطأ ، واذا تكررت حالات الخطأ فأن التعويض يقع على عاتق المصنع او صاحب التقانة او التكنو لوجيا بعد اثباته بوسائل الاثبات المتعددة ، اما في حال ندرته فيقع الخطأ على عاتق الادارة وتلزم بالتعويض ، وتأتي تلك الاحتمالات للتعويض والمسؤولية الادارية في ظل انعدام التكييف القانوني او التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي وربطه بالعمل الاداري اما في حال وجود النص وتكييف قانوني سليم ، فهنا يسهل على القاضي تقدير

الفرع الثاني : مسؤولية الادارة على اساس الخطأ المفترض او دون خطأ

ان تطور انشطة الادارة والتداخل في اعمالها نتيجة لتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ، ادى ذلك الى كثرة تعرض الافراد الى ضرر من جراء تلك الانشطة التي تقوم بها الادارة ودون خطأ واضح وصريح من قبلها ، كما ان جسامة الاضرار التي تصيب الافراد وعدم وجود خطأ من قبل الادارة ، يحرم الافراد من جبر الضرر والتعويض عن تلك الاضرار ، مما دفع مجلس الدولة الفرنسي الى اعتبار ذلك منافيا للعدالة ولرفع الغبن والعبء عن هؤلاء المتضررين لجأ الى فكرة الخطأ او الخطأ المفترض ، وباستعمال دلائل وعلامات تشير الى وجود الخطأ من جانب الادارة ومن ثم يعفى المضرور من مهمة اثبات الخطأ ويتم جبر الضرر.

ولعل فكرة المخاطر الناتجة عن ممارسة الادارة لنشاطها في تحقيق المصلحة العامة، وفكرة المساواة امام الاعباء العامة، والجمع بين المخاطر والمساواة اما التكاليف العامة، تعد من اسس نظرية مسؤولية الادارة دون خطأ، بالإضافة الى الحالات التي اخذت بها فرنسا لتبرير تلك النظرية المتمثلة بالتعويض عن اضرار الاشغال العامة، والتعويض عن نشاط الادارة الخطر وعن استعمال الآلات الخطرة، والامتناع عن تنفيذ الاحكام القضائية والتعويض عن الفصل المفاجئ لإلغاء الوظيفة]21.]

ومن هنا من الممكن ان نلجأ الى المسؤولية القائمة اساس الخطأ المفترض او قرائن الخطأ في مجال الذكاء الاصطناعي وتعويض الافراد الذي اصابهم الضرر نتيجة ممارسة انشطة الادارة ، وبالخصول في مجال المرافق الطبية ، وبالرغم من تحفظ الفقه على تطبيق هكذا مسؤولية على المرافق الطبية ، ويقتصر تطبيقها بأنشطة الاشغال العامة والاسلحة الخطرة لعدم تحديد مفهوم الشيء ، الا ان للقضاء الفرنسي رأي مخالف في ذلك فبعدما تحقق مؤخراً تطبيق قواعد القانون المدني على مسؤولية المرافق الطبية وخاصة المسؤولية عن المنتجات المعيبة ، يقرر مجلس الدولة على ان المرفق العام الطبي يكون مسؤولا ولو دون خطأ عن الاضرار التي تصيب الافراد الناتج عن القصور في المنتجات والاجهزة الطبية .][22]

وفي قرار لمحكمة النقض في فرنسا اقرت فيه مسؤولية كل منتج عن الضرر الناجم جراء منتجه بصرف النظر فيما اذا كان المضرور طرفا في العقد ام في الغير، ومن هنا اقر مجلس الدولة الفرنسي مسؤولية المرفق العام الطبي العام دون خطأ، مع امكانية الرجوع بالدعاوى التي يمكنه على المنتج، وخاصة في مجال استخدم نظم الذكاء الاصطناعي في الاعمال الطبية كالتشخيص والجراحة، لان اساس المسؤولية واحد هو المسؤولية عن المنتجات المعيبة][23.]

نجد من الصعب ايضا تحديد المسؤولية على اساس قرائن الخطأ او الخطأ الافتراضي في مجال تطبيق الذكاء الاصطناعي لنشاط الادارة ، نظرا لعدم وجود نصول تشريعية او تكييف قانوني سليم ينظم عمل الادارة بواسطة الذكاء الاصطناعي ويعطي التكييف الحقيقي لتلك التقنية ، بالإضافة الى ان الاتجاه القضائي الحديث للبعض من الدول الاوربية قد مال الى الاخذ بالتعويض للإفراد على اساس نظرية الخطأ فقط والعدول عن القرارات السابقة المتضمنة التعويض على اساس قرائن الخطأ او دون خطأ ، ولكن من الصعب جداً ان تتخلى الادارة عن المتضرر نتيجة اعمالها دون خطأ بتقنية الذكاء الاصطناعي ، فهي تسعى لتحقيق المصلحة والمنفعة العامة للأفراد داخل المجتمع ، وبالتالي فأنها ملزمة بجبر الضرر حتى وان كان ذلك دون خطأ ما دام هنالك قرائن تشير الى ان الضرر مرتبط بنشاط الادارة اليومي في تحقيق المنفعة العامة ، ويمارس القاضي ا الدور الواسع في تقدير تلك الوقائع وادلتها للوصول الى جبر الضرر.

الخاتمة

من خلال البحث في مسؤولية الادارة عن اعمالها بالذكاء الاصطناعي توصلنا الى نتائج وتوصيات تتمثل بما يلي

اولا: النتائج.

1 -لا يوجد تعريف واضح وشامل للذكاء الاصطناعي من قبل الفقهاء والباحثين بل وحتى المشرع في القلة من التشريعات القانونية لتنظيم تلك التقنية، فالبعض يعتبره فرع من فروع الحاسب الالي، فيما يعتبره البعض من نظم البرمجيات المتطورة، وينتهي البعض الى اعتباره فرع مستقل بحد ذاته، وفي جميع الاحوال يعد من تقنيات التكنلوجيا الحديثة التي تدخل في المساعدة لتقديم الخدمات في كافة مجالات الحياة بصورة متقنة ومميزة وسريعة.

2 -قلة التشريعات القانونية المنظمة لتلك التقنية من قبل الكثير من الدول وعدم وجود تشريع قانوني يبين التكييف القانوني السليم لتقنية الذكاء الاصطناعي او روبوت الذكاء الاصطناعي يجعل الادارة متخوفة للاستخدام الامثل لتلك التقنية في انجاز مهامها اليومية في تقديم خدماتها للأفراد.

3 -التزام الادارة في تعويض الافراد المتضررين من جراء القيام بأعمالها بصورة تقليدية بعد تحقق الخطأ والضرر وتحقق العلاقة السببية بين الخطأ والضرر ، وهو ما يمكن تطبيقه كأساس في مجال تحقق مسؤولية الادارة نتيجة لقيامها بأعمالها بتقنية الذكاء الاصطناعي ، على الرغم من اعتراض البعض لصعوبة اثبات الخطأ لأنها تقوم بوسائل تكنولوجيا حديثة الا ان القاضي الاداري يلعب دوراً اساسيا في مجال البحث عن الادلة وله سلطات تقديرية واسعة في تقدير تلك الادلة وصولاً الى الحكم السليم وارساء مبادئ اساسية للمسؤولية في ظل وسائل التكنولوجيا الحديثة ، وبالاستعانة بالخبراء الفنيين في تقدير تلك الوقائع واستنادا لقانون المرافعات النافذ.

4 -ان التزام الادارة تجاه الافراد بالتعويض عن الضرر نتيجة الخطأ لا يكون فقط بتحقق الخطأ، وانما قد تتعداه الى التزامها تجاه المتضررين بالخطأ الافتراضي او دون خطأ وخاصة في مجال تقنية الذكاء الاصطناعي وقد ايد العديد الباحثين تلك المسؤولية ولا سيما في مجال المرفق الطبي العام، وبالإمكان للإدارة الرجوع على المنتج بعد جبرها لضرر الافراد.

ثانيا: - التوصيات.

1 -على للسلطة التشريعية سن قوانين تنظم عمل تلك التقنية داخل الدولة من حيث بيان شخصيتها القانونية الاعتبارية والمسؤولية المترتبة عليها والية التعويض عن اعمالها واعطاء التكييف القانوني السليم لها، حتى تسهل على السلطة التنفيذية والادارة وحتى المشاريع الخاصة والمشاريع الاستثمارية من ادخال تلك التقنية الحديثة في اعمالها اليومية من اجل تقديم أفضل خدماتها للأفراد والمجتمع.

2 -تظافر الجهود الحكومية لانتهاج مسار الدول المتقدمة في الاخذ بتلك التقنية في كافة مجالات الحياة والحد من وسائل الادارة التقليدية في تقديمها للخدمات للأفراد، وفي حال تأخر الادارة في استخدام تلك التقنيات والوسائل الحديثة، العمل على ادخال تلك التقنية في المشاريع الاستثمارية المشاريع الخاصة وبرقابة من السلطة التنفيذية ورؤية مدى اهمية تلك التجربة في تحقيق مستوى عالي ومتقدم من الخدمات والاخذ بها تدريجياً في مجال العمل الاداري.

3 -متى ما اخذت الدولة تلك التقنية في ادارتها من اجل تقديم أفضل الخدمات للأفراد، لابد من عقد الورشات التثقيفية والدورات الداخلية والخارجية للعاملين على تلك التقنيات، وبالأخص السلطات القضائية سواء على صعيد القضاء العادي او القضاء الاداري والعمل على تشجيعهم في اعداد دراسات وابحاث تعالج تلك التقنيات ومقترحات قانونية لمعالجة النقص التشريعي في كافة القوانين

المراجع :

1. القريشي، عمر موسى جعفر، أثر الحوكمة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية الحقوق، بغداد، 2012.
2. مسعود، جبران، الرائد، دار العلم للملايين، لبنان، 1992.
3. آبادي، مجد الدين محمد بن يوسف الفيروز، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، 2008.
4. عمر، احمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 2008.
5. غنيم، محمد احمد، الذكاء الاصطناعي ثورة جديدة في الادارة المعاصرة، ط1، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة.
6. عرنول، بشير علي، الذكاء الاصطناعي، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة،2008.
7. الشرقاوي، محمد علي، الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية، سلسلة علوم وتكنلوجيا المستقبل، مركز الذكاء الاصطناعي، مطابع المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1998.
8. محمد، محمد شاكر محمود، دور الذكاء الاصطناعي في تطوير قواعد المسؤولية- دراسة تحليلية، بحث منشور، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك – كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد 11، العدد (43)، 2022.
9. فايزة، سعيداني، التكييف القانوني للروبوت ومدى تحمله المسؤولية، بحث منشور، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد (7)، العدد (3)، 2022.
10. د. هاله محمد إمام محمد. (2024). تحديات قانونية في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحرير وتحكيم الأبحاث العلمية. مجلة الحق للعلوم الشرعية والقانونية، 86-109.
11. عبد الستار، مصعب ثائر ومحمد، بشار قيس، المسؤولية التقصيرية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، بحث منشور، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى – كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد (10)، العدد الثاني، 2021.

12. عبد الله، فاتن صالح، إثر تطبيق الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي على جودة اتخاذ القرار، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الحقوق، الاردن، 2009.
13. كريم، سلام عبد الله، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء- كلية القانون، العراق، 2022.
14. الاسيوطي، ايمن محمد، الجوانب القانونية لتطبيق الذكاء الاصطناعي، ط 1، دار مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.
15. بشرى فتح الله عبدالرازق جواد. (2024). دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة الحق للعلوم الشرعية والقانونية، 110-126.
16. عبد الله، محمد صديق محمد ورضا، عمر نافع، المركز القانوني للذكاء الاصطناعي، بحث منشور، مجلة جامعة تكريت للحقوق، جامعة تكريت – كلية الحقوق، السنة (7)، المجلد (7)، العدد (1)، الجزء (2)، 2022.
17. المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي، وزارة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات المصرية https://mcit.gov.eg/ar/Artificial_Intelligence الموقع الالكتروني الرسمي
18. استراتيجيات الخدمات الحكومية والتحول الرقمي(./https://u.ae/ar-AE/about-the-uae [])
19. عبد الوهاب، محمد رفعت، القضاء الاداري، منشورات الحلبي القانونية، بيروت،2003.
20. راضي، مازن ليلو، موسوعة القضاء الاداري، المجلد الاول، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2016.
21. نصار، مها يسري عبد اللطيف عبد اللطيف ومنتصر، سهير سيد احمد، المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي، بحث منشور، المجلة القانونية، جامعة القاهرة – كلية الحقوق، المجلد 17، العدد7، مصر، 2023.